

القواعد الأصولية والفقهية على مذهب الإمامية

هو من باب المقدّمة لإنقاذ حقّ المدّعي، ولا بدّ أن يكون الحكم والإلزام على طبق دعواه، وحيث إنّّه متعذّرٌ في المقام، لأنّ الإلزام بالمجهول من حيث هو مجهولٌ غير ممكن، فحينئذ لا يجب سماعها ([1341]). وأما اشتراط كونها صحيحةً عقلاً وشرعاً فهو أمر واضح، وذلك لعدم وجود فائدة ترتجى في إثبات أمر باطل ([1342]). التطبيقات: 1 - قال الشيخ الطوسي في المبسوط: لا تسمع الدعوى المجهولة كفرس وثوب مطلقتين، لانتفاء فائدتها وهو حكم الحاكم بها لو أجاب المدّعي عليه بـ «نَعَمْ» ([1343]). 2 - قال المحقق في الشرائع: ولا بدّ من كون الدعوى صحيحةً لازمةً، فلو ادّعى هبةً لم تسمع حتّى يدّعي الإقباض، وكذا لو ادّعى رهناً ([1344]). 3 - قال الشهيد الأول في الدروس: كل دعوى ملزمة معلومة فهي مسموعة، فلا تسمع دعوى الهبة من دون الإقباض، وكذا الرهن عند مشروطه فيهما، ولا البيع من دون قوله: ويلزمك تسليمه إليّ، لجواز الفسخ بخيار المجلس وشبهه، وأولى بعدم السماع دعوى العقود الفاسدة. ولا تسمع الدعوى المجهولة كشيء أو ثوب، بل يضبط المثلي بصفاته والقيمي